الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد دمشق ص ب 12341 SYRIA الجمهورية العربية السورية

الدكتور مصطفى محمد العبد الله

السكان والأمن الغذائي

ورقة مقدمة إلى ورشة العمل

ينظمها مركز البحوث والدراسات السكانية والتنموية
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

دمشق 2 – 3 كانون الأول 1998

الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد دمشق ص ب SYRIA 12341 الجمهورية العربية السورية

السكان والأمن الغذائي

Contents

أولاً – سمات الوضع الغذائي في سورية والوطن العربي:..... 4
ثانياً – مؤشرات أزمة الغذاء في الدول العربية: 6
تتوضح أزمة الغذاء من خلال المؤشرات التالية:..... 6
ثالثاً – العلاقة بين تزايد عدد سكان وتزايد احتياجاتهم من الغذاء: ... 6
رابعاً – الأمن الغذائي وتطلعات السكان:..... 7
1 – الجميع يطالبون بغذاء أوفر وصحة أفضل: 8
2 – مشكلة زيادة إنتاج الغذاء والتطلعات: 9
3 – التصادم بين التطلعات والواقع:.....10
خامساً – برنامج الأمن الغذائي العربي:.....11
سادساً – المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية: 13

الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد دمشق ص ب 12341 SYRIA الجمهورية العربية السورية

السكان والأمن الغذائي

أصبحت مشكلة الغذاء منذ أوائل السبعينات في القرن العشرين على رأس قائمة الموضوعات والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية بصورة عامة، والدول العربية بصورة خاصة، كما أخذت هذه المسألة تحتل مكاناً بارزاً في السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وتوجه الهيئات الدولية والإقليمية جزءاً كبيراً من جهودها لبحث تلك المشكلة وتقديم المقترحات والحلول بشأنها. ورغم هذا الاهتمام الكبير فإن الإنجازات الحقيقية في هذا الشأن على الصعيد الدولي والعربي والمحلي تعد متواضعة إلى حد كبير خاصة إذا ما قيست بحجم المشكلة وأبعادها المستقبلية. [1]

من المفيد إنذار الدول النامية والدول العربية وتحديد حجم المخاطر التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي.

تطرح المتغيرات الدولية الجديدة تحديات هامة أمام تطوير قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء بهدف زيادة كمية الإنتاج الزراعي وتطوير ورفع الكفاءة التسويقية وتحسين مستوى الأمن الغذائي. وهذا يستوجب انتهاج أنماط جديدة في السياسات الزراعية والاستثمار والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتنسجم مع الاحتياجات وتستفيد من القرص الجديدة في مجال تحرير التجارة وفي مجال العلوم البيولوجية وتكنولوجيا الاتصالات.[2]

يتيح توفر الإمكانيات في بعض المناطق تأمين مستوى غذائي لائق للسكان في الوقت الحاضر. لكن تأمين الاستمرارية المطلوبة للمستقبل تستدعي النظر بواقعية إلى الموارد المتاحة والى ندرتها وأهمية المحافظة عليها وعلى استمراريتها للأجيال المقبلة. كما تتطلب اهتماما جديا بالاستثمار في تسخير العلوم الحديثة في سبيل ذلك، وأهم من كل هذه الأمور، فإنها توجب البحث عن بدائل مضمونة هي في الواقع أقرب كثيرا مما يمكن

1 – د. حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1985، ص 23.

2 – أنظر، احتياجات تطوير الزراعة وانتاج الغذاء في البلاد العربية، دراسة من إعداد مي دمشقية سرحال، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 1997 ص 3.

تصوره.[3] هذه البدائل هي الأراضي الزراعية المهملة. المسألة ليست مسألة مساعدات، لكنها في توفير أسباب العيش الكريم بتوفير إمكانيات الإنتاج والتطوير في المناطق الزراعية المحرومة، وفي التأسيس لبناء الأرزاق الزراعية المستديمة التي تغني عن الحاجة، وتدرأ مخاطر الأمن الغذائي.[4]

أولاً – أهم سمات الوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية والوطن العربي:

هل يتناول السكان فيما يكفيهم من المواد الغذائية من حيث الكم والنوع؟

هل المستوى الحالي لاستهلاك المواد الغذائية هو المستوى المقبول أم أن هناك نقصاً وعدم توازن؟

يمكننا تحديد أهم سمات الوضع الغذائي في سورية والوطن العربي وفقاً لما يلي: [5]

- اعتماد السكان على المصادر النباتية بشكل أساسي لتأمين حاجتهم من البروتينات والسعرات الحرارية. وتوفر المصادر الغذائية النباتية حوالي (87%) من الغذاء للسكان، وخاصة من الحبوب والسكر. (أما في حالة البروتينات فإن السكان يحصلون على (80%) من تلك المواد من مصادر حيوانية). وتختلف الدول العربية بعضها عن البعض الآخر في مصادر حصول سكان كل قطر على حاجته من المواد الغذائية.

نستخلص من المعلومات المتوفرة وجود خلل في الوضع الغذائي خصوصاً بالنسبة لنقص المواد الغذائية من مصادر حيوانية. وإذا اتجهنا إلى تصحيح هذا الخلل فهذا يتطلب توافر كميات أكبر من المواد الغذائية من مصادر مكلفة مثل المصادر الحيوانية. ولا بد من أخذ هذا الوجه من المشكلة بعين الاعتبار عند التخطيط لإيجاد وضع متكامل من الغذاء. مع أنني لا

---

3 – أنظر، الدكتور مصطفى العبد الله الكفري والدكتور عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1993، ص ص 183-212.

4 – تقرير الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مجال الأمن الغذائي خلال عام 1997،بيروت ص1-2

5 – د. صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مطبعة الشروق، بيروت 1982، إصدار مؤسسة عبد الحميد شومان ص 15.

أرى مبرراً لإصلاح مثل هذا الخلل طالما أنه ذو تكاليف عالية ويحملنا أعباء جديدة، وما هو العيب في الحصول على الغذاء من المصادر النباتية.

- يبلغ المعدل العام لنصيب الفرد من الطاقة الغذائية والبروتينات في الوطن العربي 2441 كليو كالوري يومياً و/69/ من البروتينات. وهو أعلى من المعدل العالمي الموصى به لحاجة الفرد من الطاقة الغذائية. ولا بد من الإشارة إلى وجود تفاوت كبير بين معدل نصيب الفرد من قطر لآخر. (ففي ليبيا يصل معدل نصيب الفرد إلى 2947 كيلو كالوري يومياً، بينما يصل معدل نصيب الفرد في موريتانيا إلى حوالي 2101 كيلو كالوري في اليوم). ولا بد من التأكيد هنا على تحقيق التوزيع العادل للمواد الغذائية بين مختلف طبقات وفئات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بنصيب ذوي الدخل المحدود ومعدل تناولهم للمواد الغذائية.
- تزايد استهلاك المواد الغذائية بنسبة أعلى من تزايد الإنتاج، وتتفاوت هذه النسبة من منطقة لأخرى وبين مادة وأخرى. وأهم أسباب زيادة الاستهلاك:
  1) ارتفاع معدل تزايد السكان.
  2) ارتفاع متوسط دخل الفرد.
  3) تبني الحكومة لبرامج دعم أسعار المواد الغذائية مما أدى إلى تحسين المستوى الغذائي للمواطن والسعي لتأمين عدالة التوزيع.

تتجلى أزمة الغذاء في النقص العام في المنتجات الغذائية الأمر الذي يؤدي إلى جوع الملايين من الناس، وانتشار ظاهرة سوء التغذية والمرض.

(إن معدل ما يستهلكه الفرد الواحد من الأغذية في أكثر البلدان النامية هو أقل من الحد الأدنى الضروري لكل فرد والذي يعادل . حسب تقديرات خبراء منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (فاو) حوالي 2250 – 2400 سعره حرارية باليوم). [6]

يعاني 60% من سكان البلدان النامية من الجوع الواضح وغير الواضح. ويموت نسبياً بسبب الجوع وسوء التغذية ملايين الأشخاص وبخاصة الأطفال. (يتحدد اكتمال القيمة الغذائية للأطعمة بالمستوى الذي يؤمن أحسن صورة

6 – ماركوف، مشكلة التغذية وسياسة الإمبريالية، دار التقدم، موسكو 1975 ص 18.

لقيام أعضاء الجسم بوظائفها ويسمح لها باستعادة نشاطها وقدراتها على العمل دون ما أضرار بالصحة). [7]

ثانياً – مؤشرات أزمة الغذاء في الدول العربية:

تتوضح أزمة الغذاء من خلال المؤشرات التالية:

1. انخفاض ما يخص الفرد من سعرات حرارية دون المستوى العالمي. وتجدر الإشارة إلى تفاوت كمية السعرات التي يحصل عليها السكان.

2. اتساع الهوة بين الواردات والصادرات من السلع والمنتجات الغذائية وتزايد الاعتماد على الاستيراد لتأمين ما تحتاج إليه من الغذاء.

3. تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية.

إن وفرة السلع والمنتجات الغذائية، وإقبال الناس على شرائها أو عدم قدرتهم على الشراء، لا ينفي وجود الأزمة الغذائية، والتي تكمن في الاعتماد على الاستيراد لتوفير البضائع والمنتجات. أن خطورة الأزمة الغذائية تكمن في الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من المواد الغذائية. حيث لا يستطيع المستورد التحكم في أسعار المواد المستوردة، (وقد يصعب توفيرها في جميع الأوقات، وربما تستخدم كوسيلة أو أداة للضغط على البلاد لحملها على اتخاذ موقف معين). [8]

ثالثاً – العلاقة بين تزايد عدد سكان وتزايد احتياجاتهم من الغذاء:

تبدو العلاقة بين تزايد عدد السكان وبين تزايد احتياجاتهم من المواد الغذائية، شديدة الوضوح. كما أن هناك علاقة بين تحسن مستوى دخل الفرد وتزايد احتياجاته من المواد الغذائية من حيث النوع والكمية. ويمكننا تحديد علاقة تزايد السكان بتزايد الحاجة للمواد الغذائية من خلال:

- زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة عد الأفواه التي تحتاج إلى الغذاء.
- زيادة استهلاك المواد الغذائية، الناجم عن تحسين مستوى الدخل لدى الأفراد.

يتأثر نمو الطلب الإجمالي على السلع الغذائية في الوطن العربي بعاملين رئيسين: (1) – تزايد السكان. (2) – دخل الفرد.

---

7 – المصدر السابق ص 20.

8 – محمد علي الفرا، واقع الأمن الغذائي العربي، مجلة عالم الفكر والعدد الثاني 1987، ص 16.

وهذا يعني أن معدل تزايد الطلب الإجمالي على السلع الغذائية يساوي معدل تزايد السكان مضافاً إليه معدل تزايد الدخل للفرد (أو ما يسمى بالمرونة الدخلية للفرد)، ويمكننا توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

- مع ط = مع س + (مع د. س)
- حيث أن:
- مع ط = معل نمو الطلب
- مع د = معدل نمو الدخل للفرد
- س = عدد السكان

تجدر الإشارة إلى انقسام المستهلكين إلى فئات المعيشة من حيث الدخل، ولا بد من التمييز بين الريف والمدينة، إضافة إلى التباين في دخل الفرد. وبشكل عام أن المرونة الدخلية بالنسبة للغذاء هي أقل.

وضع خبراء السكان في الأمم المتحدة فرضيات في تقدير عدد السكان ثم حددوا معادلة عالمية يتم استخدامها في تقدير زيادة عدد السكان في القرون الماضية لكل شعوب العالم. وتم من خلال هذه المعادلة تحديد المدة التي تضاعف خلالها إعداد سكان العالم بصورة عامة. واستناداً إلى هذه المعادلة فإن عدد سكان البلدان العربية في عام 8000 سنة قبل الميلاد لم يتجاوز المليون نسمة، وفي العام الأول للميلاد بلغ عددهم 8 مليون نسمة ثم وصل في عام 1650 إلى 17 مليون وتضاعف في عام 1850 فأصبح 32 مليون ثم تضاعف مرة ثانية في عام 1930 ووصل إلى 64 مليون، وكان إحصاء عام 1975 الفعلي يشير إلى أن عدد سكان الوطن العربي قد بلغ 138 مليون. وتدل هذه الأرقام على أن الدول العربية تعيش في الوقت الحاضر مرحلة انفجار سكاني لم يسبق له مثيل. مما سيكون له أكبر الأثر على مشكلة الغذاء والعجز الغذائي المتزايد في الوطن العربي. وقد يصل في عام 2000 إلى 300 مليون نسمة.

رابعاً – الأمن الغذائي وتطلعات السكان:

حتى الآن لم تتمكن الحكومات في الدول النامية والدول العربية من توفير الكفاية من الطعام الضروري لسلامة وصحة جميع شعوبها. ولا يمكن تبرير ذلك العجز بالجهل ولا بقسوة الطبيعية. وإنما يلزم لتحقيق ذلك أن يتضاعف إنتاج الغذاء، خصوصاً في البلدان التي تملك الوسائل التي تضاعف ذلك

الإنتاج. ويمكن بشيء من التفكير والإرادة الراسخة والإدارة العلمية، أن تستخدم كل حكومة هذه المعرفة من أجل توفير الغذاء لمواطنيها.

أصبح المواطن يتطلع إلى التقدم الاقتصادي، لنفسه ولأسرته ولعشيرته، ولأمته . بل ويتوقع أن يتحقق التقدم والتنمية الشاملة فعلاً . لا أن يتطلع إليه فقط بل يعمل لأجل ذلك. فالبقال والموظف في والفلاح في، وعامل المصنع، وطالب الجامعة، ورجل الأعمال، كل هؤلاء يتطلعون إلى تحسين الحالة المعاشية لهم ولأسرهم في السنوات التالية مباشرة، أما تحديد هذه التطلعات بالدقة فيختلف من دولة إلى دولة . ولكن توقع التحسن الملموس في مستوى المعيشة ظاهرة عامة في الجمهورية العربية السورية والوطن العربي.

1 – الجميع يطالبون بغذاء أوفر وصحة أفضل:

الجميع يطالبون بأن يحصلوا في هذا العام . وليس في العام القادم . على غذاء أوفر وأفيد للصحة، وخدمات طبيه أفضل، ووسيلة نقل أجود، وراديو ترانزستور، إضافة إلى تأمين المدارس لأبنائهم، وبعض السلع الكمالية. لقد تعرفوا على هذه الطلبات، واعتقدوا بأنهم يستطيعون الحصول عليها، فادخلوها في حساباتهم كطلبات ملحه ومستمرة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز عقدين من الزمن (1950–1970) وكان هذا كله يمثل (ثورة التطلعات) التي اكتسحت كل الوطن العربي.

لقد كانت ثورة التطلعات أكثر حده في المناطق الحضرية، وذلك بسبب قوة العوامل الدافعة لها. بينما كانت في المناطق الريفية أقل حده، وذلك بسبب ضعف العوامل الدافعة أو انعدامها في الريف. كذلك فإن ثورة التطلعات أقوى ما تكون بين الشباب، أضعف ما تكون بين الكهول. ولهذا نجد أن تطلعات فئات المستهلكين المختلفة في الوطن العربي ليست كلها في مستوى واحد. حيث نرى أن تطلعات الشباب في المناطق الحضرية في الوطن العربي تصل إلى أعلى درجات الحماسة في الحصول على ثمار التقدم المادي.

فهذه المجموعة من الجماهير تتطلع إلى أن تجني لنفسها مكاسب مادية ملموسة في سنوات المستقبل القريب المباشر. لقد سمع الشباب بوسائل شتى أن من حقهم أن يأخذوا نصيبهم مما يوفره الإنتاج العلمي الحديث، كما أنهم يعلمون أن الخدمات والسلع الجديدة متوافرة وسريعة الانتشار في مختلف

أنحاء العالم، وأن لهم أن يتوقعوا توافر تلك الخدمات والسلع في بلدانهم والحصول عليها خلال حياتهم.

2 – مشكلة زيادة إنتاج الغذاء والتطلعات:

تختلف مشكلة زيادة إنتاج الغذاء عن مشكلات زيادة الإنتاج الكلي العام أو الإنتاج غير الغذائي. فزيادة الإنتاج الكلي للغذاء بمعدل 2.5% سنوياً لا تعتبر زيادة قليلة في أي دولة من الدول. ومن المؤكد أن زيادة إنتاج الغذاء بنسبة 5% تعد إنجازا كبيراً، لأن معنى هذا زيادة نصيب الفرد من المنتجات الغذائية بنسبة 2% في العام إذا أخذت في الاعتبار زيادة السكان بمعدل 3% سنوياً. ولو حدث مثل هذا المعدل في زيادة نصيب الفرد من الغذاء، لأمكن اقتلاع جذور النقص الغذائي في الطاقة السعرية والبروتينات بالنسبة لغالبية السكان خلال فترة لا تتجاوز العقدين من الزمنأ. وهذا ممكن وصحيح نظراً لأن المواطن العادي لا يرتفع في استهلاكه للطعام من الصفر إلى الاستهلاك الكامل، كما هي الحال بالنسبة للمنتجات الكمالية الجديدة كالراديو الترانزستور أو الدراجة النارية. فقد تكون نسبة النقص الغذائي تتراوح بين 20–30% ومثل هذا النقص في المتوسط يمكن استدراكه وتعويضه خلال فترة تتراوح بين 10–15 سنه، عن طريق معدل زيادة سنوي في نصيب الفرد في إنتاج الطعام بنسبة 2%. وهكذا نلاحظ أن الزيادة الكلية في إنتاج الغذاء لا يجب أن تكون كبيرة، ولا بد أن تستمر فترة طويلة كما هو مطلوب بالنسبة للإنتاج غير الغذائي أو الإنتاج الكلي لكي نتمكن من تحقق تطلعات المستهلكين.

تراكمت تطلعات المواطنين، نتيجة لتفاعل قوى عديدة، إلى نقطة جعلتهم يتوقعون تحسين مستوى المعيشة المادي بشكل كبير خلال السنوات القليلة القادمة والواقع أن اقتصاديات أكثر الدول العربية تتقدم بدرجة جيدة، ولكنها بدأ من مستوى للإنتاج يبلغ من الضآلة حداً لا يمكنها من إنتاج كافة السلع التي يتطلع إليها سكانها خلال الحقبة التالية أو حتى خلال فترة طويلة نسبياً. حيث نلاحظ وجود هوة واسعة بين ما يتطلع إليه المواطن العادي في المدنية، وبين ما يستطيع اقتصاد دولته أن ينتج خلال فترة زمنية محددة. وقد نتجت هذه الهوة (الفجوة) عن الثورة التي حدثت في تطلعات الجماهير.

3 – التصادم بين التطلعات والواقع:

تبقى الهوة بين التطلعات والإنجازات في مجال الغذاء أضيق منه بالنسبة للمستوى الكلي للمعيشة. كما أن الوقت اللازم للقضاء على الجوع وسوء التغذية أقل كثيراً منه بالنسبة للمستوى الكلي للمعيشة. ولكن مشكلة الغذاء أكثر حده وأكثر إلحاحا من أية مشكلة أخرى، وهي تتطلب الحل السريع فالجوع وسوء التغذية لا يمكنهما الانتظار، لأن آثارهما المعرقلة لعملية التنمية آثار مباشرة وفورية. وعلى هذا فإن المواطن العادي يحتاج إلى طعام أفضل ويتطلع إليه، ويطلب أن يتحرر من أنياب الجوع وسوء التغذية، ولكن إمكانيات الإنتاج الحالية في كل دولة لا تسمح بتزايد الإنتاج الغذائي السريع الذي يلبي التطلعات.

لقد تحققت مكاسب هامة بالنسبة للمتاح للفرد من الموارد الغذائية خلال فترة العقود الثلاثة (1960–1990) ومن المتوقع أن يتحقق مكاسب أكبر للمواطنين خلال العقد القادم. ولكن الموارد الغذائية لن تصل إلى الحد الأدنى لتطلعات غالبية المواطنين واحتياجاتهم. لكن المواطن العادي غير مستعد للانتظار 50 أو 100 سنه لكي يجني ثمار التنمية، بعد أن رأى كيف يعيش قرينه في البلدان المتقدمة، وقد قال له زعماؤه في بلاده والمنظمات السياسية الوطنية والقومية والعالمية أنه يجب ألا يقبل الفقر على أنه قدر مرسوم له. لذلك فإنه يصر ويتوقع أن يفلت من أغلال الفقر خلال فترة قصيرة نسبياً. وهو يطمح أن يبدأ حياة مثل حياة الفلاح أو عامل المصنع أو الموظف في أوروبا أو اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن معدلات النمو الاقتصادي لا تستطيع أن تحقق مثل هذه الوثبة خلال الفترة الزمنية المحددة. وهكذا فإن تطلعات المواطن العادي تصطدم حالياً بالواقع الاقتصادي، ومن المتوقع أن تكون الصدمة أكبر في مرحلة القادمة، مع اختلاف درجة الصدمة من بلد إلى آخر نتيجة للظروف الخاصة بكل بلد، ولكن من المتوقع أن تتضمن الفترة القادمة خيبة الأمل، وهبوط الروح المعنوية.

إن الإخفاق في تلبية تطلعات المواطنين بالنسبة لتحسين الغذاء وأساليب التغذية في الأمد القريب سيكون له أكبر الأثر في الروح المعنوية وأكثر تأثيراً في الإخفاق في تطلعات الأفراد لتلبيه الاستهلاك غير الغذائي. وذلك لأن سوء التغذية والجوع مؤلم، والأشد إيلاما أن ترى أطفالك يعانون من الجوع أو

نقص الغذاء، كما أن سوء التغذية والجوع يزيدان من استعداد الإنسان للإصابة بالأمراض المعدية، وبالتالي يؤديا إلى زيادة الإصابة بالأمراض والوفاة، إضافة إلى أن زيادة الإنتاج الغذائي بسرعة أمر صعب جداً، ذلك لأنه يلزمنا الكثير من الوقت للربط بين عناصر الإنتاج الغذائي في الزراعة بحيث تؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاج الغذاء.

زيادة الإنتاج الغذائي عملية معقدة وتتم ببطيء، لذلك فإن قطاع الزراعة والغذاء يمثل مشكلة عنيدة قابله للانفجار في أي وقت، وقد وصل إلى حد لا يمكن معه الشك في خطورة الموقف، ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى أطعمه أفضل والتطلع إليها أصبح على درجة من الشمول والقوة بحيث أدى ذلك إلى زيادة المشكلة الغذائية حده وقابلية للانفجار.

تبقى مشكلة تطلعات المواطنين هي التي تصبغ وتؤثر في كل قرار سياسي واقتصادي. وهي التي تجعل التنمية الشاملة السريعة التزامات وطنيه وقومية، ولكنها أيضاً تؤدي أحياناً إلى اليأس والتشاؤم بالنسبة للمختصين بعملية التنمية. وما هي قيمة القرارات السياسية والاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، حينما يعترف الجميع بأنه لا يمكن تحقيق أي شيء يطابق تطلعات المواطن العادي، للمعيشة لا يمكن أن تكون بمستوى التطلعات؟ وكيف يمكن الاقتناع بنجاح عملية التنمية إذا ظلت نتائج هذه التنمية عاجزة عن تحقيق وتلبية تطلعات المواطن العادي؟

خامساً – برنامج الأمن الغذائي العربي:

تعتمد استراتيجيات برامج الأمن الغذائي المقترحة على عدة اعتبارات منبثقة من الإستراتيجية العامة والتي تتحدد في شمولية المشكلة لذلك أن الأمن الغذائي قضية لا تتجزأ وتتطلب قيام صناعة لمستلزمات الإنتاج والتصنيع الزراعي والتنمية الريفية المتكاملة ودفع كل ذلك بتيار من الاستثمارات الكافية. [9] وتهدف استراتيجيات وبرامج الأمن الغذائي إلى:

1) تحقيق الاكتفاء الذاتي.
2) تخفيف حدة العجز الغذائي.
3) زيادة الفائض في بعض المنتجات الغذائية لتصديرها.

---

9 – انظر، د. مصطفى العبد الله، عرض كتاب د. حسن فهمي جمعة، مجلة الاقتصاد، العدد 298، دمشق تشرين ثاني 1988، ص 110.

4) تحسن الأوضاع الغذائية للمواطن في الوطن العربي.

هل تستطيع الأمة العربية بأقطارها المختلفة وبعدد سكانها الذي سوف يصبح أكثر من 300 مليون نسمة في عام 2000 وبزيادة قدراتهم المالية ومستوياتهم الثقافية والتي تنعكس على أنماطهم الغذائية أن يصلوا إلى الاكتفاء الذاتي كلياً في إنتاج السلع الزراعية الرئيسية؟ والجواب هو: (نعم لكي تستطيع الأمة العربية من الاكتفاء الذاتي الكامل من الحبوب والزيوت والسكر والإنتاج الحيواني والدواجني في عام 2000 يلزم استثمارات قدرها حوالي 47.6 بليون دولار مقابل حوالي 33.2 . بليون دولار في ظل برامج الأمن الغذائي المقترحة وذلك أخذا في الاعتبار النتائج التي اتضحت من دراسة الإمكانيات الحالية والمستقبلية من الموارد الأرضية والمائية التي يمكن أن تستغل على امتداد الوطن العربي. [10]

يتكون برنامج الأمن الغذائي العربي من ستة برامج رئيسية وهي:

1) برنامج الحبوب.
2) برنامج محاصيل البذور الزيتية.
3) برنامج إنتاج السكر.
4) برنامج الإنتاج الحيواني والداجن.
5) برنامج الإنتاج السمكي.
6) برنامج المخزون الإستراتيجي القومي.

وتقسم هذه البرامج إلى مشروعات لها صفة التخصيص وتضم 145 مشروعاً موزعة على ثلاثة عشرة دولة عربية. ويتم تنفيذ مثل هذه المشاريع في مختلف الدول العربية. ومشروعات لها صفة التعميم التي يتم تنفيذها في أكثر من قطر عربي. ويشمل نشاطها عدداً من الدول. ويبلغ عدد هذه المشاريع (المشروعات المشتركة بين الدول العربية) ثماني مشروعات منها أربعة مشاريع للإنتاج السمكي وثلاثة مشروعات للإنتاج الحيواني ومشروع للمخزون الغذائي الاستراتيجي القومي.

يجب أن تركز برامج الأمن الغذائي والبرامج الزراعية في الوطن العربي على النواحي التالية:

10 – المصدر السابق ص 111.

1) قيام الحكومات بدور يتناسب مع الأهمية الحيوية لقطاع الزراعة وتوفير البنى التحتية والمرافق ووضع وتنفيذ السياسات الزراعية المناسبة.
2) إنشاء هيئة عربية لتتبع التحية الزراعية وأوضاع أسواق الغذاء العالمية.
3) ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.
4) توفير المعلومات عن أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي وبخاصة من خلال شبكة المعلومات وشبكة الانترنيت.
5) إيلاء التدريب والتأهيل والتعليم الزراعي الاهتمام اللازم وبخاصة في مجال الإنتاج الزراعي والتسويق
6) الترويج للمشاريع الزراعية العربية المشتركة
7) تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وتأمين الغذاء في الوطن العربي.
8) تطوير وتفعيل دور مراكز البحث العلمي العربية في مجال الزراعة وتعزيز التعاون فيما بينها.
9) زيادة التعاون والتنسيق والتواصل فيما بين المؤسسات الزراعية العربية فيما بينها والتواصل مع المراكز والمؤسسات الإقليمية والدولية.

سادساً – الاستفادة من المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية:

يجب الاستفادة في هذا المجال من المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية وبخاصة مجالات الدعم المسموحة في نطاق منظمة التجارة العالمية التي تسمى (الصندوق الأخضر) ومنها: [11]

1) "الخدمات العامة، بما فيها البحوث، وخدمات معالجة الأمراض الحيوانية وإبادة الآفات الزراعية، والتدريب، والإرشاد والرقابة المخبرية بالإضافة إلى خدمات التسويق والترويج وخدمات البنية التحتية والخدمات العامة.

[11] احتياجات تطوير الزراعة وإنتاج الغذاء في البلاد العربية، دراسة من إعداد مي دمشقية سرحال، مقدمة للمؤتمر القومي حول (مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، القاهرة كانون الأول / ديسمبر 1997 ص 8.

2) دعم اقتناء التكنولوجيات المناسبة لخصائص الزراعة في البلاد العربية، كاعتمادها على الأمطار وتدني إنتاجيتها لاسيما تكنولوجيات الري بالرش والري بالتنقيط وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والوفيرة الغلة.
3) المدفوعات المباشرة للمنتجين، بما فيها دعم الدخل الفردي.
4) توفير التأمين الاجتماعي والصحي للمزارعين.
5) التعويضات ضد الأوبئة والعوامل الطبيعية.
6) البرامج البيئية.
7) المساعدات العامة من اجل الأمن الغذائي".

(...استمرار الوضع الحالي الذي يتصف بنقص في الإنتاج القومي لسد احتياجات السكان ينذر بتطور المشكلة إلى وضع أسوأ في المستقبل، وبالتالي فإن الوضع باختصار سيضع البلدان العربية أمام اختيار أحد البديلين: أما الاستمرار في الاعتماد على الاستيراد لتأمين احتياجات السكان من المواد الغذائية بدرجات متزايدة أو اللجوء إلى خطة شاملة ومتكاملة في استثمار واستعمال موارد إنتاج الغذاء داخل البلدان العربية بصورة أفضل للتخفيف من حدة الاعتماد على الاستيراد أولا ثم الوصول إلى وضع مقبول من الأمن الغذائي ثانياً). [12]

قضية الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السكان ليست هي قضية تطوير الإنتاج الزراعي فحسب لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي بل أيضاً وبالضرورة تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العادي على المستوى الفردي. وهذا يقتضي بدوره طرح قضايا ترشيد أنماط الاستهلاك وتحسين نمط توزيع الدخول في، حيث يمرض البعض نتيجة سوء التغذية، بينما يعتل البعض الآخر نتيجة التخمة الناجمة عن نمط الاستهلاك الغذائي المفرط. فالطرح الشامل والناجز لاستراتيجية الأمن الغذائي لا بد أن يشمل البعدين معا: البعد الإنتاجي، والبعد التوزيعي للمشكلة.

الدكتور مصطفى محمد العبد الله
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

12 – د. صبحي القاسم، المصدر السابق، ص 33.

المراجع:

1. د. حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1985.

2. الدكتور مصطفى العبد الله الكفري والدكتور عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1993.

3. تقرير الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مجال الأمن الغذائي خلال عام 1997، بيروت.

4. د. صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مطبعة الشروق، بيروت 1982، إصدار مؤسسة عبد الحميد شومان.

5. ماركوف، مشكلة التغذية وسياسة الإمبريالية، دار التقدم، موسكو 1975.

6. محمد علي الفرا، واقع الأمن الغذائي العربي، مجلة عالم الفكر العدد الثاني 1987.

7. د. مصطفى العبد الله، عرض كتاب د. حسن فهمي جمعة، مجلة الاقتصاد، العدد 298، دمشق تشرين ثاني 1988.

8. احتياجات تطوير الزراعة وإنتاج الغذاء في البلاد العربية، دراسة من إعداد مي دمشقية سرحال، مقدمة للمؤتمر القومي حول (مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، القاهرة كانون الأول / ديسمبر 1997.